

افتتاح المناظرة الوطنية السابعة للجماعات المحلية

ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 27 جمادى الثانية 1419هـ-
الموافق 19 أكتوبر 1998. بالقصر الملكي بالدار البيضاء، افتتاح المناظرة الوطنية
السابعة للجماعات المحلية تحت شعار «الامركزية و اللامركزية».
وقد ألقى جلالة الملك بهذه المناسبة خطابا قيما يلي نصه:

الحمد لله والصلوة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه
أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن مناظرتكم هاته قد جاءت غامما في إبانها وذلك لصيبي:
السبب الأول هو أنه مر على الظهير المنظم للبلديات والجماعات
القروية ما يقرب من ثلاثين سنة.
والسبب الثاني هو أن المغرب بعد الدستور المراجع أصبحت له اليوم
غرفتان.. مجلس النواب ومجلس المستشارين.
وهكذا نرى مجلس المستشارين أن الهيكل قد قمت وأن ما كنا ننويه
لهذه اللامركزية قد انطلق من القاعدة فوصل إلى الجهة ثم إلى مجلس
المستشارين.

إنها طريق طويلة مليئة بمواطن الزلل ولكنها مغروشة بأسباب
الاتصارات والنجاح.

حضرات السادة..

إن موضوع اجتماعكم اليوم يتضمن لنظير: «اللامركزية و اللامركزية».

ولفظ اللامركزية في نظري المتواضع هو قبل كل شيء، ثقافة سياسية شعبية عميقة. واللامركزية تعني أن كلنا مسؤول و كلنا مسؤول عن رعيته و في نطاق مسؤولياته. فهذا إن كان يدل على شيء، فإنما يدل على التضامن في المسؤولية... التحصن الإيجابي والسلبي كذلك. و هذا اللامركزية في هذا النوع لم نأت بها من آفاق أجنبية على المغرب. فقبل الحماية كان أجدادنا المتعمون قد قسموا المغرب على مناطق فيها خليفة السلطان. و هذا إن كان يدل على شيء، فإنما يدل على أنهم و من حولهم و المغاربة آنذاك كانوا يعلمون حق العلم أنه لا يمكن أن يأتي كل شيء من عاصمة المملكة. بل لابد لعاصمة المملكة سواء كانت في مراكش أو في فاس أو في مكناس -من يد في المناطق تصفق معها و تعمل معها بنخبتها و بعلمائها و بحاربها و برؤساء قبائلها الحضرية المجيشة و بالممثلين التقليديين لذوي العرفان و الحكمة والرأي و الحرمة. فاللامركزية إذن كما أتصورها هي تضليّة و خلق موروث و اللامركزية هو شيء آخر.

فاللامركزية هو المفتاح الذي يمكن الإنسان من أن يفتح باب التمتع باللامركزية على مصراعيه.

وبعبارة أوضح فاللامركزية هي الميدان واللامركزية هو الوسيلة فاللامركزية هي ثقافة واللامركزية هي عقلية تتجلى في أغلب ما تتجلى فيه الغريزة السلبية والانكماش والاحتفاظ إن لم أقل الاحتكار. واللامركزية يجب أن تسود جميع الناس واللامركزية يجب أن يسود الوزارات والإدارات. فعلى إذن في هذه المناظرة ألا نتفرق بأفكارنا في طرق عدة وملتوية. علينا أن نجعل اللامركزية لا تنعثر في الدروب الملتوية والصغيرة للامركزية. وأعتقد أن هذا يقتضي منا قبل كل شيء عملا في الحكومة والإدارة. فعلى أولا أن نطلب من جميع الوزارات و المصالح العمومية أن توفد أحسن أبنائها

إلى الأذليين و الجهات و علينا نحن في الرباط في وزارتي الداخلية و المالية أن نرى كيف يمكن أن نوسع نطاق التصرف لهذه الموظفين أينما البيرة المتتقين المختارين المعروفين قبل كل شيء بالنزاهة و الامتقانة و الكفاءة. و عليت أن نقرر تفويض صلاحيات جديدة وإمكانات جديدة مادية وبشرية وعلينا أن نكون ذوي خبرة إن لم أقل خبرة دقيقة فعلى الأقل خبرة ظاهرة وواضحة لمخطط كل جهة على مدى الخمس سنوات المقبلة. ليس ذلك المخطط الحديدي الإيديولوجي الذي عرفه المعسكر الشرقي بل ذلك المخطط الذي يأخذ بعين الاعتبار حاجيات الناس وإمكاناتهم وما تتوفر عليه أقاليمهم و جهاتهم من خيرات و من وسائل و ما هي في حاجة إليه.

حضرات السادة،

أريد هنا أن أطرح فكرة سهلة ولكن أظن أنها فكرة منطقية و تربوية.

أقترح أن ندرج وزارة التعليم في برامج البكالوريا مادة جديدة تسمى الشأن المحلي. وتكون هذه المادة أو هذا الكتيب موضوعاً و مؤلفاً حسب كل جهة وإقليم في الجهة و عمالة في الجهة يعرف بخيراتها المادية و البشرية و تنوع عقليات سكانها و اختلاف مصادر خيراتها. وتكون هذه المادة مادة اختبارية بمعنى إذا حصل التلميذ على ما دون المعدل في هذه المادة فلا يحسب عليه وإذا حصل على ما يفوق المعدل يحسب له ويضاف إلى نقطه الحسنة الإيجابية.

ما وراء هذا كله. وراء أننا سنضع الشاب الشغف بشؤونته المحلية لا أقول أن هذا الشغل الجديد الذي سنطعم به فكره ووجدانه سيحمله يتخصص. لا ولكن أقصد أنه سيواكب خريطة جهته و عمالته وإقليميه و بلدياته أو جماعته في دراسته كلها. وكيفما كان مآله موضح كان أو

متعاطيا لهنه حرة سيقى دانما مواطننا عالقا قلبه ومتعلقا شخصيا بجهته وإقليمه و عمالته و بلديته و جماعته القروية.

إذا نحن كونا ذلك الرجل سنجده يوما ما لا محالة إما في الإدارة «وعندئذ سنكون قد وفرنا علينا جهدا كبيرا من التنوير والتفسير» وإما منتخبا سواء كان رئيسا أو عضوا في المكتب أو في المجلس وسنكون كذلك من جهة أخرى قد ربطنا جهة بجهة و بين متعاملين اثنين هما ضروريان للحياة الديمقراطية في هذا البلد.

مما لا شك فيه «رعاكم الله» أن عملنا من أجل اللامركزية الذي هو موجود يقتضي منكم تنفيحه لأنه ككل عمل يبلو بعد أن مر عليه السنين والأعوام. و من أعمالكم ما هو جديد ينبغي لكم أن تفتحوا به و ترفعوا مسامحة وتخوضوا غماره. فكونوا رعاكم الله عند حسن الظن وفي المستوى. فالمناظرة هي قبل كل شيء تعبير عن إعطاء النظر أو النظريات المختلفة. فليضع كل واحد منكم نظريته أو منظوره على المائدة الجماعية فسيؤخذ منها ما هو قابل للتطبيق و سيقيد ما يجب أن يكون حافزا أو مركزا للتطبيق.

فهلينا أن ننظر إلى تفسير الجماعات المحلية بعين ذلك المسير للمنازلات .. عين بقطعة وجدية. و يجب ألا يكون عملنا في الجماعات المحلية عملا مرحليا لأن انعكاساته يمكن أن ترجع بالشر العميم على مدينة بأكملها أو جزء كبير من مدينة بأكملها أو جهة. علينا كلما نحن تقدمنا خطوة في اللامركزية واللامركز أن نتحلى قبل كل شيء بالشفافية. و لا يمكن لأي عمل في هذا المضمار أن يقوم إلا إذا كان ساطعا أو مسابرا لطريقة نشر تلك الشفافية.

فنحن بصد النظر مع وزارة العدل في أن تخلق في أقرب وقت ممكن

أي في السنة أو السنة والنصف المقبلة -إن شاء الله- مجالس حسابات
جهرية أي 16 مجلسا للحسابات لتكون هي المتخصصة في النظر في
النفقات وفي صرف الاعتمادات و ذلك حفاظا منا على الأمانة وحفاظا
كذلك وقبل شيء على الديمقراطية.

فالاستقامة والديموقراطية والنزاهة هي شقائق وبنات أسرة واحدة لا
يمكن أن تنفصل إحداهن على الأخرى.

وأخيرا حضرات السادة قلما ترونني موشعا صدري بشارة أو وسام.
ولكنني اليوم مسرور وفخور بحمل هذه الشارة تضامنا مع جميع ذوي الحاجة
في بلدنا تضامنا مستمرا ليس وليد البرم ولا الغد ولا بعد الغد، تضامنا
يجد منهله في أخلاقنا وتربيتنا و تراثنا.

فلنسر في هذه الحملة ولنواظب عليها علما منا أننا سنعين بذلك
لأعلى محور الفقر ولكن على الأقل على تخفيف ما يشوه به أولئك الذين هم
في حالة فقر وليس هناك وسيلة أحسن لمحاربة الفقر من جهرية ولا مركزية
الجمعيات الخيرية والمبرات الإنسانية لأن أهل مكة أدرى بشعابها كما يقول
الشاعر. وهذه الحسنات الخيرية كذلك يجب أن تكون من أول وأشرف الميادين
التي ستكلفون بإدارتها وتسييرها. وليكن هذا الدعاء دعاءنا جسيما وقل
رب أنزلني منزلا مباركا وأنت خير المنزلين، صدق الله العظيم والسلام
عليكم ورحمة الله.